اقتصاد

السوريون دفعوا أكثر من نصف مليار ليرة لشراء الحظ في سحوبات رأس السنة!

| الوطن

بين مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي لـ«الوطن» أن إصدار نصف مليون بطاقة بسعر ٦٠٠ ليرة في رأس السنة الأول بيعت كاملة بقيمة إجمالية ٣٠٠ مليون ليرة، إضافة إلى إصدار رأس السنة الثاني لـ٣٠٠ ألف بطاقة بسعر ٥٠٠ ليرة للبطاقة وبقيمة إجمالية ١٥٠ مليون ليرة والإصدار الممتاز لعدد ٢٠٠ ألف بطاقة بسعر ٤٥٠ ليرة للبطاقة بيع منها ١٥٠ ألف بطاقة بقيمة ٦٧,٥ مليون ليرة. أي إن السوريين دفعوا ٥١٧,٥ مليون ليرة سورية ثمن بطاقات يانصيب في شهر واحد فقط، وهو ما يعادل ٧,٤٪ من كتلة الأجور والرواتب الشهرية التي تصرفها الدولة للموظفين والمتقاعدين.

وأوضح مدير المعارض أن نسب توزيع إيرادات اليانصيب كانت بنسبة ٨٪ للبريد و١٢٪ حصة الباعة و٥٠٪ حصة الجوائز و٣٠٪ حصة المؤسسة موزعة بنسبة ٣٤٪ على إصدارات رأس السنة الأول و٣٠٪ رأس السنة الثاني و٢٨٪ للدوريات والممتاز.

ولفت إلى بعض الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة، أبرزها غياب الدعم المالي لإقامة المعارض الدولية والخارجية أسوة بباقي الجهات، داعيا إلى ضرورة الحصول على إعفاء من المؤسسة العامة للإعلان من رسوم الإعلانات الخاصة باليانصيب لتنشيط بيع بطاقات اليانصيب من خلال زيادة الدعاية. مشيراً إلى أن مجموع إيرادات اليانصيب وامسح واربح للعام ٢٠١٥ بلغت نحو ٢ مليار ليرة.

أوضح كرتلي أن متابعة عقود استثمار صالات مدينة المعارض لمستودعات ومنشآت إنتاجية وصناعية، ساهم في إيجاد بدائل للمؤسسات المتضررة وإعادة عملية الإنتاج من مدينة المعارض. منوهاً بأن المؤسسة منحت ٢٨ موافقة لإقامة معارض وبازارات ومهرجانات تسوق. أقيم منها ثلاثة معارض خلال شهر ومنحت موافقتان لإقامة معارض خارجية في لبنان وبغداد.

وأشار إلى أن المؤسسة استكملت تأجير صالات مدينة المعارض كمستودعات ومعامل إنتاجية مؤقتة خلال العام ٢٠١٥ لحين تحسن الوضع الأمني واستثمارها كمعارض تخصصية ودولية بلغت إيراداتها نحو ١١٠ ملايين ليرة.

وأشار إلى أن المعارض الداخلية الموافق عليها من المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية في وزارة الاقتصاد والتي ستقام عام ٢٠١٦ بلغ ٣٩ للمعارض المتخصصة ومهرجانات التسوق وبازارات البيع توزعت على معارض متخصصة بالألبسة والجلديات في شهري شباط وآذار والصحة الدوائية في شهر شباط والتكنولوجيا والالكترونيات والصحة الطبية في شهر نيسان والصناعات الغذائية والبناء والرعاية الطبية في شهر أيار والتعليم العالي والتدريب في شهر آب وإعادة إعمار سورية في شهر أيلول والمصارف والتمويل والطاقات المتجددة في شهر تشرين الأول، إضافة إلى مهرجانات التسوق والبازارات التي ستقام في كل شهر حيث ستقام هذه المعارض والمهرجانات على امتداد ساحات الوطن في دمشق وحمص وطرطوس واللاذقية والسويداء ومدينة المعارض ومن المتوقع أن يصل عدد المعارض التي ستقام خلال عام ٢٠١٦ إلى ٧٥ معرضاً.

منوهاً بأن وزارة الاقتصاد تسعى إلى دعم المشروعات والحرفيين من خلال المشاركة بالمعارض دعما للحرفيين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعا للصناعات اليدوية والتراثية بهدف زيادة قدرتهم على عرض منتجاتهم والقدرة على النفاذ للأسواق، خاصةً بعد إلزام الجهات المنظمة للمعارض بتخصيص مساحة مجانية في المعرض المقام للحرفيين الذين تقرر مشاركتهم في المعرض.

الفاتورة تحدّ من اقتصاد الظلّ

الحلقي للوزراء: تقرّبوا من المواطن وتواصلوا معه من دون وسطاء

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن المواطن شريك حقيقي للحكومة في وضع الرؤى والسياسات والبرامج التي تعزز مقومات الدولة السورية على الصمود مشدداً على أهمية التواصل مع المواطنين من خلال الزيارات والجولات الميدانية واللقاءات الأسبوعية بهدف الاقتراب من المواطنين والاستماع لهمومهم بعيداً عن الحلقات الوسيطة والابتعاد عن البيروقراطية والمحسوبيات وتقاذف المسؤوليات.

حديثه هذا جاء خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة التي شدد فيها على الوزراء كافة بضرورة التقيد بتحديد مواعيد ثابتة للقاء المواطنين والاستماع إليهم وحل مشكلاتهم ضمن الإمكانات المتاحة من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتذليل المعوقات كافة التي يعانونها من خلال الاستماع لملاحظاتهم، مؤكداً أهمية تفعيل دور النافذة الواحدة لتسهيل الإجراءات أمام المراجعين.

كما ناقشت الحكومة في جلستها العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية التي تم طرحها من وسائل الإعلام المختلفة: كالواقع الخدمي في مدينة جرمانا، وأهمية تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك، وأهمية تفعيل دور مكاتب طوارئ الكهرباء وتجاوبها مع شكاوى المواطنين وخاصة في مدينة دمشق، وتأمين اللقاحات كافة، وضرورة قيام البلديات بترحيل النفايات الصلبة وخاصة في منطقتي ركن الدين وجرمانا.

كما أشار إلى معاناة المواطنين مع قطاع النقل بشقيه العام والخاص وخاصة في مدينتي دمشق وطرطوس من خلال عدم الالتزام بالتسعيرة المحددة وخطوط النقل الداخلي وإجازات السوق.

كما بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بنظام الفوترة، واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره، مؤكداً أن مشروع القانون يأتي نظراً لأهمية الفاتورة في إثبات عملية البيع والشراء في التبادلات بين مختلف حلقات الوساطة التجارية بدءاً من المستورد وانتهاءً ببائع المفرق، ونظراً لأن الفاتورة هي المستند الوحيد الذي يثبت صحة القيود في دفاتر المكلفين وهي المؤيد لحقيقة نشاطهم ثم صحة النتائج السنوية لهذا النشاط، ونظراً لأن تداول الفاتورة يحد من اقتصاد الظل الذي يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني أي أن الفاتورة تحد أيضاً من التهرب الضريبي الكلي والجزئي، إضافة إلى أن نظام الفوترة يخلق توازناً بالأسعار من خلال المنافسة العادلة بين ممارسي الأنشطة الاقتصادية المتشابهة ويحقق مصلحة المواطن في الحصول على سلعة أو خدمة ذات مواصفات وسعر واضح ويضمن خدمة ما بعد البيع أو أي شروط أخرى ترد بالفاتورة.

وكان الحلقي أشار في بداية الاجتماع إلى اهتمام الحكومة بالتواصل مع مكونات المجتمع كافة انطلاقاً من حرصها على رسم سياسات اقتصادية وخدمية منبثقة عن الواقع وتلامس هموم المواطنين وتطلعاتهم وآمالهم المستقبلية وتعزز إمكانيات الشعب السوري العظيم على مواجهة التحديات كافة وخاصة الهموم المعيشية اليومية جراء التداعيات السلبية للحرب الإرهابية على بلدنا، موضحاً أهمية التواصل مع وسائل الإعلام كافة بما فيها الإعلام الاستقصائي لتسليط الضوء على الآثار السلبية كافة للحرب الإرهابية على سورية من مظاهر اجتماعية سلبية وحالات فساد وغيرها بهدف مواجهتها وتنشيط أداء القطاعات كافة انطلاقاً من التشاركية في بناء الوطن. وأكد الحلقي أن القضايا والمشكلات والأفكار كافة التي طرحت خلال اللقاء مع الإعلاميين سوف تدرس بكل اهتمام وجدية انطلاقاً من التشاركية بين أبناء الوطن في رسم معالم سورية المتجددة. وأضاف قائلاً: إن للإعلام الوطني دوراً مهماً وحيوياً في التصدي للحرب الإعلامية التكفيرية التي واجهتها سورية وشعبها وقد استطاع النجاح والتألق كما أن للإعلام الوطني بمكوناته كافة دوراً مهماً وحيوياً بتعزيز اللحمة الوطنية ومواجهة تداعيات الحرب الإرهابية والتصدي لها.

ونوه رئيس مجلس الوزراء بأهمية المرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد والذي يقضي بإعفاء المكتتبين والمدخرين والمخصصين والمبرمة عقودهم على مساكن المؤسسة العامة للإسكان المتأخرين عن سداد الأقساط من غرامات التأخير شريطة تسديدها.

كما بحث مجلس الوزراء العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية واتخذ بشأنها الإجراءات والقرارات المناسبة. وعن الواقع الخدمي أشار الحلقي إلى العجز المائي في أغلب المحافظات وخاصة حلب ودمشق والسويداء وحماة بسبب الأحوال المناخية السائدة التي تنذر بتحديات قد تواجه المصادر الحيوية لمياه الشرب ومن ثم لا بد من إيجاد حلول إسعافية قصيرة المدى وحلول متوسطة وبعيدة المدى بهدف تأمين مصادر جديدة لمياه الشرب والحد من الاستخدام الجائر لمياه الشرب وأهمية إيجاد إجراءات حكومية تعمل وزارة الموارد المائية على العمل بها ضمن برامج زمنية دقيقة نجحت في سد العجز المائي بشكل جزئي وخاصة في دمشق وطرطوس ويجري استكمالها في أغلب المحافظات والمناطق وخاصة حلب وسلمية والسويداء وريف دمشق، مؤكداً ضرورة إيجاد برامج توعوية لترشيد استخدام مياه الشرب ورفع حس الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه المحافظة على مياه الشرب ومنع هدرها ونضوبها.

وعن القطاع الزراعي أشار الحلقي إلى واقع زراعة المحاصيل الإستراتيجية والرئيسية وأهمية قيام وزارة الزراعة بتشجيع الفلاحين لاستكمال زراعة أراضيهم بالمحاصيل الإستراتيجية ولا سيما القمح والشعير والبقوليات والخضر والبطاطا وأهمية تنظيم الرزنامة الزراعية.

وكان الحلقي قد أشار إلى انطلاق مفاوضات جنيف ٣ وجهوزية وفد الجمهورية العربية السورية لإنجاح هذه المحادثات انطلاقاً من حرص الوفد على تحقيق طموحات الشعب السوري لكن تخبط وفود المعارضات المشرذمة وتعدد الولاءات يعوق انعقاد جلسات هذه المباحثات.

كما قدم وزير العدل نجم الأحمد عرضاً لنتائج زيارته لمدينة دير الزور، مشيراً إلى الواقع الخدمي والمعيشي في محافظة دير الزور واحتياجاتها من مختلف المواد التموينية والمعيشية جراء حصار المجموعات الإرهابية المسلحة للمدينة وقد اتخذ مجلس الوزراء العديد من الإجراءات للتخفيف من معاناة أبناء المحافظة

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إحداث محاكم مدنية بدائية واستئنافية في كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية تختص بالنظر في قضايا التأمين، واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره

كما وافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة الأشغال العامة المتضمن طلبها الموافقة على تمديد العمل بالبلاغ رقم ١٥/١٥/ب لعام ٢٠١٣ المتعلق بالإجراءات الواجب تطبيقها حول الإشكالات التي تواجه العقود المبرمة مع الجهات العامة بسبب الظروف الراهنة لغاية تنفيذها واستلامها استلاماً أولياً ونهائياً وذلك لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ ٢٠١٦/١/١٩.

كما وافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حول نقل بعض العقارات ذات الصفة الحراجية الواقعة ضمن المخططات التنظيمية في محافظة حماة إلى ملكية البلديات المختصة.

كما اطلع مجلس الوزراء على محضر اجتماع لجنة القرار رقم ٦٠٢ لعام ٢٠١٥ المكلفة دراسة وتقديم الاقتراحات اللازمة حول إنجاز معاملات العاملين في الدولة الذين تعرضت جهاتهم العامة لأعمال إرهابية ما أدى إلى فقدان ثبوتياتهم لديها.

كما وافق مجلس الوزراء على منح الشركة العامة للبناء والتعمير سلفة مالية بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة سورية لتأمين مستلزمات العمل. وطلب الحلقي من نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الأشغال العامة إعداد مذكرة تتضمن الرؤى والآليات لتطوير واقع شركات الإنشاءات العامة والانطلاق بعملها من شركات خاسرة إلى شركات فاعلة ذات مردودية إنتاجية.

اتفاق غير ذهبي بين الحكومة والصاغة.. وتوقعات بانعكاسه على المواطن

| علي محمود سليمان

توصلت جمعيات الصاغة الذهب الثلاث في دمشق وحماة وحلب إلى اتفاق مع وزارة المالية لتحصيل ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي لعام ٢٠١٦، حيث يكون مجموع ما تدفعه الجمعيات الثلاث هو ٤٠ مليون ليرة سورية شهرياً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، ليرتفع المبلغ إلى ٥٠ مليون ليرة سورية شهرياً خلال النصف الثاني للعام.

بينما كانت الجمعيات الثلاث سددت خلال العام الماضي ٢٠١٥ مبلغ ٢٤٠ مليون ليرة سورية كحصيلة نهائية لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي مقسمة إلى ٢٠ مليوناً شهرياً دفعتها الجمعيات الثلاث مجتمعة بعد تقسيم المبلغ على كل جمعية حسب حجم عملها وحركة البيع لديها. علماً بأن إجمالي الرسوم المحصلة في عام ٢٠١٠ بلغ ٨٥٠ ألف ليرة فقط على مدار العام، أي بمعدل ٢٧٠٠ ل. س يومياً.

وفي تفاصيل الاتفاق للعام الحالي أوضح رئيس جمعية الصاغة في حلب عبدو موصللي لـ«الوطن» أن الاتفاق تم خلال اجتماع عقد في رئاسة مجلس الوزراء، حيث اتفقت الجمعيات الثلاثة على تقسيم مبلغ الـ٤٠ مليون ل.س شهرياً بينها حيث تدفع جمعية دمشق مبلغ ٢٠,٥ مليون ل.س، وحصة جمعية حلب ١٦,٥ مليون ل.س، ويتبقى على جمعية حماه مبلغ ٣ ملايين ل.س، مبيناً أن التقسيم تم على أساس حجم عمل كل جمعية ونسبة المبيع التي تحققها يومياً، حيث يعتبر سوق الذهب في دمشق أنشط من باقي المحافظات إضافة لوجود عدد أكبر من محلات الصاغة والورشات، في حين ينخفض عدد المحلات والورشات في حلب، ويعتبر الحال أضعف في حماة.

وحسب نص الاتفاق بدفع مبلغ ٤٠ مليون شهرياً خلال النصف الأول من العام، يجب تحصيل مبلغ ١,٥ مليون ل.س يومياً من الجمعيات لتتمكن من سداد المبلغ، بينما سيرتفع المبلغ ليصبح ١,٩ مليون ل.س يومياً خلال النصف الثاني من العام الحالي لتتمكن الجمعيات من سداد مبلغ الـ٥٠ مليون ل.س شهرياً، وفي تصريحه لـ«الوطن» بيّن موصللي بأن رفع قيمة المبلغ الواجب تسديده، سينعكس بشكل مباشر على الأسعار التي يدفعها المواطن، لأن أصحاب المحلات والورشات سيضيفون هذا الارتفاع على السعر النهائي، بعد أن زادت قيمة الرسم المالي المفروض على البضائع أثناء الدمغ لتتمكن الجمعيات من جمع مبلغ الضريبة، فعلى سبيل المثال عندما تزيد الجمعية مبلغ مئة ليرة لدمغ غرام من الذهب، سيقوم الصائغ بزيادة هذا المبلغ بشكل مباشر على القطعة التي يعرضها في محله، موضحاً بأن ارتفاع الأسعار بالشكل العام لا ينحصر برفع قيمة مبلغ رسم الإنفاق الاستهلاكي، حيث تدخل عدة عوامل في رفع الأسعار، أهمها السعر العالمي لأونصة الذهب، وتأثير سعر صرف الدولار محلياً وهما العاملان الأساسيان في تحديد الأسعار يومياً، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل سيتمكن المواطن من العودة لادخار الذهب كما كان عليه الحال سابقاً مع هذا الارتفاع الكبير في الأسعار؟ وكانت الجمعية الحرفية للصاغة وصنع المجوهرات في دمشق أصدرت تعميماً تعلن فيه نشرة الرسم المالي المفروض على البضاعة أثناء الدمغ، حيث يتم تحصيل مبلغ ألف ل.س على دمغة الليرة الذهبية السورية أو الإنكليزية، ومبلغ ٣ آلاف ل.س على دمغ الأونصة الذهبية السورية، و٢٥٠ ل.س على بضاعة فني اكسترا، و٢٠٠ ل.س لبضاعة فني، و١٧٥ للأساور والخواتم، و١٥٠ ل.س لجنزير الفضة والخواتم والمحابس والحلق والبواري، و٨٥ للمباريم وجدل والمبطن.

وحول نشر التعميم أوضح رئيس جمعية الصاغة بدمشق غسان جزماتي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن حالات التلاعب بالأسعار كانت تتم على أساس إدعاء صاحب المحل أن أجرة الصياغة مرتفعة لأنه يدفع زيادة على رسم الدمغ لدى الجمعية ولذلك أعلنت الجمعية بشكل صريح رسوم الدمغ الواجب تحصيلها حتى لا يتمكن أحد ممن يتلاعبون بالأسعار من الإدعاء كذباً بدفعه رسوماً إضافية، ما يساعد في ضبط الأسعار.

وسجل سعر غرام الذهب أمس ارتفاعاً بـ١٢٧٠٠ ل.س لغرام الذهب عيار /٢١/، وسعر الليرة الذهبية السورية ١٠٣٥٠٠ ل.س، والأونصة الذهبية السورية بـ٣٦٢ ألف ل.س، حيث تم التسعير على دولار وسطي بـ٣٩٨ ل.س.

صغار المقترضين يسددون أكثر من كبارهم!

| محمد راكان مصطفى

كشفت مصادر مصرفية مسؤولة لـ«الوطن» عن وجود إقبال جيد على تسديد القروض المتعثرة لدى هذه المصارف من صغار المقترضين، وذلك بهدف الاستفادة من هؤلاء المتعاملين المتعثرين من القانون ٢٦ لعام ٢٠١٦ والاستفادة من إعفائهم من غرامات التأخير حال التسديد لكامل مبلغ القرض في الستة الأشهر الأولى من صدور القانون.

حيث جاء في المادة الخامسة من القانون «تعفى الأقساط المستحقة غير المسددة القائمة بتاريخ صدور هذا القانون من كل فوائد التأخير والغرامات من دون الفوائد العقدية في حال تم تسديدها بالكامل خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون»، على حين وبحسب مصادر لـ«الوطن» ما زال هناك حالة ترقب من كبار المقترضين الذين مازالوا ينتظرون صدور قرار بإعفائهم من جزء من الدين.

من جهة أخرى تم عقد اجتماع لدى مصرف سورية المركزي للجنة المكلفة بدراسة العقبات القانونية التي تواجه المصارف العامة في مجال تحصيل الديون المتعثرة ولأول مرة بحضور المصارف الخاصة، ومندوب وزارة العدل وممثلين عن المصارف العامة، وقام المجتمعون بعرض للمشكلات والصعوبات القانونية التي تواجه المصارف أثناء سير القضية حتى وصولها إلى مرحلة التنفيذ.

ومن المشكلات التي تم طرحها صعوبة التبليغ وخاصة بسبب الظروف التي يمر بها القطر ووجود العديد من المبلغين الذين قاموا بتغيير أماكن إقامتهم من دون إبلاغ المصرف أو القضاء، وتم وضع اقتراح من المجتمعين بأن يتم التبليغ عن طريق الوسائل الحديثة، وفي حال عدم التمكن من ذلك فيكون التبليغ باللصق في قاعة المحكمة.

كما تم طرح موضوع تحديد نسبة تحصيل تصرف للعاملين فيها عن المبالغ التي يستطيعون تحصيلها من القروض المتعثرة وتم البيان من مندوب العدل بأن هذا الموضوع لا يدخل ضمن صلاحيات اللجنة الحالية إلا أن مندوب العدل أبدى تأييده للفكرة لما لها من دور مهم في زيادة وتسريع عملية التحصيل للقروض المتعثرة لدى هذه المصارف، إضافة إلى طرح بعض المصارف لإشكالية مطالبة بعض دوائر التنفيذ ببراءة ذمة مالية للعقار المرهون المطلوب التنفيذ عليه، ما يؤدي إلى تأخير في مدة الدعوى وترتيب إجراءات إضافية معقدة ومطولة لاتخاذها من أجل تلبية هذا الطلب، وجاء في توصية اللجنة أن هذا الموضوع من اختصاص وزارة المالية ويعود لها القرار في البت بهذا الإجراء.

ومن المشكلات التي تواجه المصارف الخاصة أنه وعند النظر بالقضايا الخاصة بالقروض المتعثرة لدى هذه المصارف تتم المطالبة من المقترض باحتساب الفائدة على القرض وفقاً للأنظمة والقوانين، ما يدفع القاضي إلى اتخاذ قرار بحسم الفائدة من الفائدة العقدية المبرمة بموجب عقد القرض بين المصرف والمقترض إلى الفائدة المنصوص عليها في النص القانوني والمقدرة بـ٤ بالمئة.

كما تم طرح إشكالية صعوبة إقامة قضايا لبعض القروض بسبب فقدان ملفاتها الورقية نتيجة الظروف وخروج بعض المحاكم عن العمل في بعض المحافظات والمناطق، وأفادت مصادر «الوطن» أن أجواء الاجتماع كانت إيجابية وكان هناك تفهم للمشكلات بطريقة إيجابية من مندوب العدل وممثلي مصرف سورية المركزي، وتم وضع التوصيات والاقتراحات بهدف الوصول إلى تذليل لأي صعوبات أو مشكلات تواجه عمل هذه المصارف.

مطلوب للعمل

في شركة تجارية مهندسون

على أن تتوافق فيهم الشروط التالية:

خبرة في مجال البناء والإكساء.

مهندس مدني.

مهندس عمارة.

مساعد مهندسين (عمارة + مدني)

على من تتوافر فيه الشروط السابقة إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني:

samark@castleinvest.net

«الحبوب»: توريد ٢٠٠ ألف طن قمح عبر شركة لبنانية

| عبد الهادي شباط

ثبتت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب عقداً مع شركة لبنانية لتوريد كمية ٢٠٠ ألف طن من القمح الطري.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ماجد الحميدان عن إبرام المؤسسة لخمسة عقود في شهر حزيران الماضي عبر الخط الائتمان الإيراني الأول لتوريد كمية ١٥ ألف طن من مادة القمح الطري وصل منها خلال العام الماضي نحو ٨٦,٢ ألف طن على أن يتم استكمال تنفيذ العقد خلال العام الجاري.

مضيفاً أن المؤسسة ثبتت عقد لشركة لبنانية لتوريد كمية ٢٠٠ ألف طن من القمح المستورد.

كما أكد الحميدان أن المؤسسة عملت خلال العام الماضي على تغيير ٤ مديري فروع للمؤسسة في المحافظات لأسباب تتصل بفساد بعضهم حيث تمت إحالة ملفاتهم إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أصولاً وتم تشكيل بعثة تفتيشية من الهيئة لذلك، على حين كان حالة الترهل الإداري هي سبب التغيير لدى البعض الآخر منهم.

وتظهر جملة من الأرقام التي حصلت عليها «الوطن» من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب أن قيمة الاستجرار لمادة القمح من الفلاحين انخفضت خلال العام الماضي مقارنة بعام ٢٠١١ بنسبة ٨٢,٤٪، حيث بلغ حجم الكميات المستجرة من المؤسسة في موسم عام ٢٠١٥ من جميع المراكز العاملة لدى المؤسسة في المحافظات والمناطق المختلفة من الفلاحين والمنتجين والموردين نحو ٤٥٠ ألف طن بقيمة إجمالية بحدود ٢٧,٥ مليار ليرة، إضافة إلى شراء كمية ٩٦,٣ ألف طن من مادة الشعير لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف.

وبالمقارنة مع السنوات السابقة سنجد أن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب استجرت في عام ٢٠١٤ بحدود ٥٢٦ ألف طن من مادة القمح بقيمة ٢٤ مليار ليرة، على حين استجرت في عام ٢٠١٣ نحو ٨٤٦ ألف طن بقيمة إجمالية تقدر ٣١ مليار ليرة، وفي عام ٢٠١٢ استجرت المؤسسة أقماحاً من الفلاحين بحدود ١,٩٧ مليون طن بقيمة مالية إجمالية بحدود ٤٣ مليار ليرة.

وبالانتقال للعام ٢٠١١ تظهر أرقام المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب أنها استجرت نحو ٢,٥٤ مليون طن من القمح من مختلف المحافظات بقيمة مالية بلغت ٥٣ مليار ليرة.

ويشار إلى أن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب هي المؤسسة المسؤولة عن محصول القمح في سورية فقدت العديد من مراكزها المنتشرة في جميع المناطق والمحافظات نتيجة ظروف الأزمة وأعمال التخريب والنهب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠١١ لتصل إلى نحو ٢٩ مركزاً فقط يعمل ضمن الخدمة خلال العام الماضي.